وانوت اليك قلت قال ائمتنا وراصحابنا لا باس بعد الزيادة وقال ابو حامد والبندنيجي والمتولي مستحبه واتفقوا على خلط القاضي ابي الطيب في انكاره لانه ورد في احاديث وقد جاءت في رواية

لعل لاصح تسن وهل تقيس كما نه وجهان احدهما نعم للعموم والثاني لا لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده وجهان احدهما تعين كالتشهد والذي قطع به الجماهير لا تعين وعلى هذا الوقت مما جاء عن عمر رضي الله عنه كان حسنا وحكى وجه عن ابي علي بن ابي هريرة انه لا يقنت في الصبح وهذا غريب وغلط اما غير الصبح من الفرائض ففيها ثلاثة اقوال المشهور انه ان نزل بالمسلمين نازلة كانوا بالخطر فنتوا والا فلا والثاني يقنتون مطلقا ثم نقض كلام الاكثرين ان الكلام والخلاف في غير الصبح انما هو في الجواز ومنهم من يشعر ايراده بالاستحباب قلت الاصح استحبابه وصرح به صاحب العدة ونقله عن نص الشافعي في الاملا والله اعلم ثم الامام في صلاة الصبح هل يجهر بالقنوت وجهان اصحهما يسن الجهر والثاني لا كالتشهد والدعوات واما المنفرد فيسر به قطعا ذكره البغوي واما المأموم فان قلنا الامام يجهر فمتى وان قلنا يسر فالاصح انه يؤمن ولا يقنت والثاني يخير بين التأمين والقنوت فعلى الاصح هل يؤمن في الجميع وجهان الاصح يؤمن في القدر الذي هو دعاء واما الثناء فيشاركه فيه او يسكت والثاني يؤمن في الجميع وان كان لا يسمع الامام لبعده او غيره وقلنا لو سمع لامن فهنا وجهان احدهما يقنت والثاني يؤمن كالوجهين في قراءة السمع اذا لم يسمع الامام واما غير الصبح اذا قنت فيها فالراجح انها كلها كالصبح سرية كانت او جهرية ومقتضى ايراده في الوسيط انه يسر في السرية وفي الجهرية الخلاف وهل يسن رفع اليدين في القنوت ومسح الوجه بهما اذا فرغ فيه اوجههما يستحب الرفع دون المسح والثاني يستحبان والثالث لا يستحبان قلت لا يستحب مسح غير وجهه قطعا بل نص جماعة على كراهته ولو قنت بآية من القرآن ينوي بها القنوت وقلنا لا يتعين له لفظ فان تضمنت الآية دعاء كآية او شبهه كان قنوتا وان لم تتضمنه كآية الدين

قلت ٩

كآية المداينة وجهان حكاهما الحاوي الصحيح انه يكون قنوتا ولو قنت قبل الركوع فان كان ذا لكثير ترك ذلك اجزاه وان كان شيئا يسيرا لم يجب على الصحيح لعوده بعد الرفع من الركوع وهل يجب للسهو وجهان الاصح المنصوص لا لعدم تكرره والله اعلم

فصل في السجود وسوره كرنه قال اما قاله فيه مسائل احداها يجب ان يضع على الارض من جبهته ما يقع عليه الاسم وهو ما يكفي بعض الكف وهو شاذ منكر والاجر بر عن الجبهة الجبينان وما حاذاهما من الجبهة والصحيح انه لا يكفي وضع الجبهة الا مستوعبا مكانها على موضع سجوده بثقل رأسه وعنقه حتى تستقر جبهته فلو سجد على قطن او حشيش او شيء يمشو بهما وجبينه كما حتى يتلبس ظهر ان عليه لو وضع خشبة ذلك المحشوة فان لم يعلم لم يجزه وقال امام الحرمين عندي انه يكفي ارخاء رأسه ولا يفتقر الى حاجة الى التحامل ليتقرر ثقل السجود وبعد يجب وضع اليدين والركبتين والقدمين على موضع السجود نعم لا يجب ظهر ما لا يحاذي فان اوجبناه فهي وضع جزء من كل واحد منها والاعتبار بالباطن الاكف والاخامص بطون الاصابع وان قلنا لا يجب اعتمد على ما شاء منهما ويرفع ما شاء ولا يمكنه ان يسجد مع رفع الجميع هذا هو الغالب او المقطوع به قلت الاظهر وجوب الوضع قال الشيخ ابو حامد وسليمة اذا قلنا لا يجب وضعها فلو امكنه السجود على الجبهة وحدها اجزاه وبه قال صاحب العدة لو لم يضع شيئا منها اجزاه وهي صور رفعها كلها اذا رفع الركبتين والقدمين ووضع ظهر الكفين او حرفها فانه في حكم رفعهما والله اعلم ويجب وضع الانف على الارض قلت وحكى صاحب البيان قولا غريبا انه يجب وضع الانف مع الجبهة مكشوفا والله اعلم ويجب ان لا يضع على مانع عليه الاسم فيما يشق نزعه بوضع السجود وانما يحتمل الكشف اذا لم يجد منه بد بوضع السجود كما لو منديل يرتفع بارتفاعه فلو سجد على طرف عمامته او ديله المتحرك بحركته لم يصح وان لم يتحرك بحركته فيما تما وقعود اجزاه قلت لو كان على جبهته جراحة بعصابة او جبيرة فسجد عليها اجزاه ولا اعادة عليه على المذهب لانه اذا سقط الاعادة مع الايماء للعذر فهنا اولى والله اعلم واذا اوجبنا وضع الركبتين والقدمين يجب كشفهما قطعا واذا اوجبنا وضع الكفين لم يجب كشفهما

Copyright © King Saud University